

المحتويات

الصفحة	الموضوع
2	مقدمة
3	مشكلة الدراسة
3	هدف الدراسة
3	طريقة الدراسة
3	مصادر البيانات
4	محتويات الدراسة
5	الباب الأول
6	الفصل الأول : الأطار النظرى والاستعراض المرجعى
6	تمهيد
7	عرض البحوث والدراسات خلال الفترات المختلفة
7	أولا بحوث ودراسات أجريت خلال الفترة 1952-1960
8	ثانيا بحوث ودراسات أجريت خلال الفترة 1961-1973
11	ثالثا بحوث ودراسات أجريت خلال الفترة 1974-1986
16	رابعا بحوث ودراسات أجريت خلال الفترة 1987-2010
33	أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسات
35	الفصل الثاني الأساليب الإحصائية لطرق تقدير قوة العمل
36	اولا التعدادات
37	ثانيا المعاينة
39	أنواع العينات
39	اولا المعاينة الاحتمالية
39	ثانيا المعاينة غير العشوائية
40	ثالثا الأسلوب الإحصائي
42	الباب الثاني : توصيف عنصر العمل الزراعي في الزراعة المصرية
43	تمهيد
43	المفاهيم البحثية المتعلقة بالعمالة الزراعية
48	الفئات العمرية للمزارعين
61	عمالة الأطفال
63	أولا تطور القوانين المصرية المتعلقة بالاطفال

الصفحة	الموضوع
65	ثانيا عمالة الاطفال فى الزراعة المصرية
66	ثالثا التوزيع الجغرافى لعمالة الاطفال
66	رابعا عمالة الاطفال فى ضوء الحيازة
67	خامسا العوامل المؤثرة فى عمالة الاطفال
67	الأجور
69	التغيرات الموسمية للأجور
72	توصيف وتحليل القوة العاملة
72	تطور القوة العاملة وعدد المشتغلين
72	تطور القوة العاملة
72	تطور عدد المشتغلين
72	تطور عدد المشتغلين على المستوى القومى
75	تطور عدد المشتغلين على مستوى قطاع الزراعة
81	الباب الثالث: توصيف العينة
81	تمهيد
81	■ المعاينة الاحتمالية
81	■ المعاينة العمدية
82	■ الخطوات الأساسية لتصميم العينة
84	مصادر الخطأ
84	أولاً: خطأ التحيز
85	ثانياً: اخطاء المعاينة العشوائية
86	- أسس اختيار عينة الدراسة
87	خصائص عينة الدراسة
87	أولاً: محافظة الغربية
87	أ- المستوى التعليمي للأسرة المزرعية
89	ب- المهنة الرئيسية
93	ج- العمل المزرعي والعمالة الفدائية
96	ثانياً: محافظة الفيوم
96	أ- المستوى التعليمي للأسرة المزرعية
99	ب- المهنة الرئيسية
100	ج- العمل المزرعي والعمالة الفدائية

102	ثالثاً: محافظة المنوفية
102	أ- المستوى التعليمي للأسرة المزرعية
105	ب- المهنة الرئيسية
107	ج- العمل المزرعي والعمالة الفدائية
110	أجمالي محافظات العينة
110	أ-مستوى التعليم
111	ب – المهنة الرئيسية
113	ج – العمل المزرعي والعمالة الفدائية
119	الباب الرابع
120	تمهيد
120	أولاً: التعدادات
122	ثانياً: تقدير قوة العمل من خلال العينة
122	أ. تقدير حجم العمل على مستوى محافظة الفيوم (عينة الدراسة)
124	ب. تقدير قوة العمل الزراعي البشري على مستوى مراكز محافظة المنوفية
126	ج. تقدير قوة العمل الزراعي البشري على مستوى مراكز محافظة الغربية
128	د. تقدير قوة العمل الزراعي البشري على مستوى مراكز محافظات العينة
128	هـ. تقدير قوة العمل الزراعي البشري على مستوى الجمهورية من خلال العينة
130	و. تقدير قوة العمل الزراعي الفعلية (المهنة الأساسية الزراعة)
131	- خصائص العينة (تغيرات في العينة)
132	أولاً: التحليل الإحصائي للعلاقة بين حجم العمالة وحجم الأسرة
132	ثانياً: التحليل الإحصائي للعلاقة بين حجم العمالة وحجم الحيازة
133	ثالثاً: التحليل الإحصائي للعلاقة بين حجم العمالة ومستوى التعليم
134	رابعاً: التحليل الإحصائي للعلاقة بين حجم العمالة ومتوسط الأجر
135	ثالثاً: تقدير استخدامات الأنشطة الإنتاجية من العمل الزراعي البشري بمنطقة الدراسة
135	أ. نشاط إنتاج المحاصيل
135	1- استخدامات الفدان من العمالة الزراعية للمحاصيل الشتوية
135	(أ) محصول القمح

الصفحة	الموضوع
--------	---------

136	(ب) محصول البرسيم
136	(ج) محصول بنجر السكر
137	(د) الخضر الشتوى
137	الاستخدامات من العمالة البشرية للمحاصيل الصيفية على مستوى العينة
137	أ- محصول القطن
137	ب - محصول الذرة
138	ج - محصول الأرز
138	د - الخضر الصيفى
141	التحليل الأحصائى للاستخدامات الفدانية من العمالة على مستوى عينة الدراسة بالنسبة لمختلف المحاصيل
141	تقدير استخدامات الفدان من العمل الزراعي البشري بعينة الدراسة على مستوى الفئات الحيازية
141	أ.نشاط الإنتاج النباتى
146	ب.نشاط الإنتاج الحيوانى
147	تقدير حجم العمالة وفقا للتوليفات المختلفة من التراكيب المحصولية
149	تقدير حجم العمالة المتاحة و فائض و عجز العمالة على مستوى الفئات الحيازية بمحافظة عينه الدراسة خلال سنة زراعية كاملة
154	الملخص
161	التوصيات
162	المراجع
162	مراجع باللغة العربية
167	مراجع باللغة الإنجليزية
	الملاحق
	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
	استمارة استبيان

المخلص

يعتبر قصور الإحصاءات في قطاع الزراعة مشكلة من أهم المشكلات في القطاع الزراعي وذلك لوجود تضارب في التقديرات ناشئة عن تعدد المؤسسات والهيئات والوزارات التي تقوم بتقدير أعداد العماله الزراعية وتوزيعها حسب النوع والسن والفئات الحيازية ، وأيضاً اختلاف طرق جمع وعرض البيانات الإحصائية مما يؤدي إلى أن تكون هذه البيانات والتقديرات مضلله وغير صحيحة والتوقعات غير مطابقة للواقع وبالتالي لا يمكن وضع برامج أو خطط تنمية سليمة مما قد يؤثر على الاقتصاد القومي . وقد لوحظ خلال الأونة الأخيرة أن الأجر اليومي للعامل الزراعي في قطاع الزراعة يتزايد عاماً بعد عام ، مما يبدو غريباً طبقاً لما هو معروف أن قوة العمل متوفرة بكميات كبيرة ، ويؤخذ عدد العماله التي تمثل قوة العمل في القطاع الزراعي من التعداد الزراعي الذي يجري مرة كل عشر سنوات.

أن تصميم السياسة الزراعية ، وتخطيط السياسات ومستجدات التنمية الريفية يحتاج إلى تقدير قوة العمل الزراعي كبيانات متاحة سنوية ويجب أن يؤخذ في الاعتبار التقدير السنوي بالعينات حيث أنها توفر في الوقت والجهد والتكاليف . ويهدف البحث إلى التوصل لأنسب طريقة عينات التي تمدنا بأفضل تقدير لأعداد العماله الزراعية في الفترات المتعاقبة ، وقد وجد أن استخدام العينات الاحتمالية هي الاختيار الأفضل.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات ميدانية تم جمعها ، بالإضافة إلى استخدام بعض البيانات الثانوية وقد تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار في تحليل البيانات.

وقد تضمنت الدراسة أربعة أبواب بالإضافة إلى المقدمة ، مشكلة الدراسة ، أهداف الدراسة ، الطريقة البحثية ، مصادر البيانات .

يتضمن الباب الأول الاستعراض المرجعي والدراسات السابقة والخلفية العلمية ، وقد وضح هذا الباب قلة البحوث والدراسات التي تناولت تقدير عدد العماله الزراعية (قوة العمل) وذلك لعدم دقة البيانات المتحصل عليها وتضاربها واختلاف أساليب التقدير وتعدد الجهات التي تقوم بعملية التقدير ،

ولقد تناول الباب الثاني خصائص العمل الزراعي البشري في الزراعة المصرية القائم التي أوضحت أن معظم العماله الزراعية الدائمة من الرجال والنساء والأطفال على المستوى القومي ، فنجد أن عدد العماله من الرجال قدر بنحو 2.28 مليون ، وعدد النساء حوالي 387 ألف ، وعدد الأولاد حوالي 565 ألف ، تمثل

العمالة من البنات نحو 46 ألف ، ويشمل العمل الزراعى المؤقت 3.2 مليون من الرجال ، 3.6 مليون من النساء ، 2.1 مليون من الأولاد ، 409 ألف من البنات . ويتضح من بيانات هذا الباب أن محافظات الوجه البحرى تمثل نحو 54.7 % من أجمالى العمالة الزراعية فى جمهورية مصر العربية وكذلك فأن محافظتى الدقهلية والبحيرة هما أكثر محافظات الجمهورية كثافة فى العمالة الزراعية حيث تمثل نسبة كلا منهما حوالى 15.65% ، 11.2% من الأجمالى على التوالى . ويشير البيانات أيضا الى أن محافظات الوجه القبلى تمثل بها نسبة العمالة حوالى 41.3% وذلك من أجمالى الجمهورية ، وأن محافظتى المنيا وقنا هما أكثر محافظات الوجه القبلى كثافة فى العمالة الزراعية حيث تمثل كلا منهما نحو 10.4% ، 9.3% على الترتيب ، أما باقى محافظات الجمهورية تمثل فيها نسبة العمالة الزراعية حوالى 4% من الأجمالى وذلك لندرة الأراضى الزراعية بها .

ويتضح أيضا من بيانات هذا الباب ان محافظة القاهرة والمحافظات الساحلية (محافظات غير زراعية) أنها اقل كثافة فى استخدام العمالة الزراعية ، أما محافظات الدلتا (وهى محافظات زراعية) هى أكثر المحافظات كثافة استخداما للعمالة الزراعية البشرية وذلك بسبب تركز الاراضى الزراعية بها حيث بلغت نسبة العمالة الزراعية نحو 7.83% للرجال ، 11.32% للاولاد ، ونحو 6.29% للاناث ، 10.87% للبنات وذلك من اجمالى العمالة الزراعية على مستوى الجمهورية ، أما محافظات الوجه القبلى والمتمثلة فى (الجيزة ، بني سويف ، أسيوط ، سوهاج ، الأقصر ، أسوان) فتؤثر السياحة فى اتجاه الكثير من العمالة نحوها حيث بلغت نسبة العاملين فى القطاع الزراعى بهذه المحافظات نحو 1.58% للرجال ، 3.9% للاولاد ، ونحو 0.21% للاناث ، 3.29% للبنات وذلك على مستوى الجمهورية ، فى حين تندر العمالة الزراعية بمحافظة البحر الأحمر لكونها محافظة سياحية ، أما محافظات الوادى الجديد ، مرسى مطروح ، ش ، ج سيناء فبلغ فيها أجمالى النسبة المئوية للفئات العمرية بهم نحو 0.09% للرجال ، 0.22% للاولاد ، 0.014% للاناث ، 0.48% للبنات من اجمالى الجمهورية حيث أن هذه المحافظات بدوية يكثر فيها الرعى وتنتشر بها السياحة العلاجية .

ويتبين أيضا من بيانات هذا الباب أن حوالى 64.4% من الحائزين يمثلون الفئة العمرية ما بين الأربعين عاما والستين عاما ، وأن حوالى 17.53% من الحائزين يمثلون الفئة العمرية الستين عاما فما فوق ، وأن نسبة الحائزين دون الأربعين يمثلون نحو 17.83% وذلك من أجمالى الحائزين ، ممايعنى أن نسبة كبيرة من الحائزين تعد من كبار السن ،بالأضافة الى أن الزراعة المصرية تتسم بقاعدة

كبيرة من الحائزين ذات خصائص متدنية فى المستوى التعليمى ، الأمر الذى يقف عائقا أمام استيعابهم للتطور فى التكنولوجيا الزراعية وبالتالي انخفاض الإنتاجية. وتشير البيانات فى هذا الباب أيضا أن نسبة الحيازات المكتفية بالعمالة الأسرية هى الحيازات الصغيرة الأقل من فدان حيث تصل نسبتها حوالى 35.6% من اجمالى الفئات الحيازية، وتصل هذه النسبة أقل ما يمكن فى الفئة الحيازية 50 فدان فأكثر حيث تمثل نحو 0.2% ، وكذلك تنخفض العمالة الفدانية فى هذه الفئة وذلك من العمالة الدائمة ، وتزداد العمالة الفدانية من العمالة الدائمة فى الفئة الحيازية أقل من فدان . ويتضح من ذلك أن الاعتماد على العمالة الأسرية الدائمة تزداد كلما قلت الفئة الحيازية . أما بالنسبة للعمالة المستأجرة فنلاحظ أن الفئات الحيازية الكبيرة الأكثر من 50 فدان هى أكثر استخداما للعمالة المؤقتة المستأجرة حيث تبلغ العمالة الفدانية بها حوالى 9.8 عامل/ف ، أما الفئة الحيازية أقل من فدان هى الأقل استخداما للعمالة المستأجرة حيث تصل بها العمالة الفدانية نحو 0.46 عامل/ف ، وقد يرجع زيادة العمالة الفدانية المستأجرة بزيادة الفئة الحيازية (المساحة) الى قلة العمالة الأسرية ، وعمل أفراد الأسرة بمهن أخرى غير مهنة الزراعة .

ويتضح أيضا فى هذا الباب عمالة الأطفال حيث تبلغ جملة الأطفال العاملين بالزراعة فى القطاع الزراعي (اقل من 15 سنة) حوالى 3.12 مليون طفل منهم 20% عمالة دائمة ، 80% عمالة مؤقتة وتتركز معظمها فى الحيازات الصغيرة (أقل من 5 أفدنة) بنسبة 90% بينما 10% تعمل فى الفئات الحيازية الأخرى ، وأن حوالى 40% من العمالة بدون أجر (عمالة أسرية)، بينما 60% من عمالة الأطفال فى الريف المصري تعمل باجر من أجل زيادة دخل الأسرة أو تغطية احتياجاتهم الشخصية .

ويتضمن هذا الباب أيضا التغيرات الموسمية فى الأجور الزراعية وذلك من خلال بيانات الإدارة المركزية بوزارة الزراعة خلال الفترة (1990-2005) التى قد تبين من خلالها زيادة الأجور وخاصة من بداية سنة 2000 وذلك لتطبيق سياسات الإصلاح الزراعى المختلفة مما أدى الى ارتفاع الأجور وقد يرجع ذلك الى قلة العمالة فى قطاع الزراعة . وأتضح أيضا أن زيادة الأجور تكون بدرجة عالية خلال الأشهر (يونية ، يوليو ، أغسطس ، سبتمبر ، أكتوبر) وذلك لأجر كلا من الرجل والولد .

ويتضمن هذا الباب أيضا تحليل و توصيف القوة العاملة وتطور الأجور وذلك من خلال بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء وجهات أخرى متعددة التى تبين أن القوة العاملة قد زادت خلال الفترة (1990-2007) من حوالى 14.76 مليون عامل عام 1990 الى حوالى 22.55 مليون عامل عام 2007

وقدّرت نسبة الزيادة بحوالى 52.8% ، وأيضاً حدثت زيادة العمالة فى قطاع الزراعة من حوالى 4.5 مليون عامل سنة 1990 الى حوالى 5.42 مليون عامل سنة 2007 بنسبة زيادة قدرت بنحو 20.4%. وكذلك يتبين من خلال هذه البيانات أيضاً تطور الأجور خلال هذه الفترة التى حدث بها زيادة من حوالى 28245 مليون جنيه فى عام 1990 الى حوالى 157053 مليون جنيه عام 2007 وقدرت نسبة هذه الزيادة بحوالى 456.0%، وحدثت أيضاً زيادة فى أجور العاملين بقطاع الزراعة من حوالى 3850 مليون جنيه عام 1990 الى حوالى 13430 مليون جنيه عام 2007 ونسبة هذه الزيادة حوالى 248.8% .

ويشتمل الباب الثالث على اختيار وتوصيف العينة ، وتم توصيف العينة طبقاً للعمالة الفدائية ونمط العمل ، وقد تم اختيار ثلاث محافظات على المستوى القومى وهى الغربية ، المنوفية ، الفيوم ، وتم تحديد حجم العينة 150 أسرة معيشية منهم 51 أسرة زراعية فى الفيوم ، 54 أسرة فى الغربية ، 45 أسرة فى المنوفية ، وقد تبين أن هذه المحافظات هى الأقرب فى العمالة الفدائية من متوسط الجمهورية وتم شرح خصائص العينة بكل محافظة واشتملت هذه الخصائص على المستوى التعليمى للأسرة الزراعية ، والمهنة الرئيسية ، و العمالة الفدائية ، وقد تبين أن عينة الدراسة اشتملت على 866 فرداً لكافة الأسر بمتوسط 6 أفراد/أسرة ، ولقد تبين من البيانات أن نسبة الأميين يمثلون حوالى 20% فى الفئة الحيازية الأولى ، 20% فى الفئة الحيازية الثانية ، 18% فى الفئة الحيازية الثالثة ، 12% فى الفئة الحيازية الرابعة ، أما الأفراد الذين يقرؤون ويكتبون يمثلوا نسبة حوالى 32% ، 36% ، 30% ، 20% فى الفئات الحيازية المختلفة الأولى ، الثانية ، الثالثة ، الرابعة على التوالي ، وتصل نسبة التعليم المتوسط حوالى 41% ، 37% ، 42% ، 40% فى الفئات الحيازية الأولى والثانية والثالثة والرابعة على الترتيب ، أما نسبة التعليم العالى فقدرت بحوالى 6.9% فى الفئة الحيازية الأولى ، وحوالى 7.5% فى الفئة الحيازية الثانية ، 10% فى الفئة الحيازية الثالثة ، 24% فى الفئة الحيازية الرابعة . واتضح أن نسبة الذين يعملون فى مزارعهم فقد تبلغ نحو 24.3% ، 55.4% ، 12.6% ، 7.7% فى الفئات الحيازية الأولى ، الثانية ، الثالثة ، الرابعة على التوالي ، وتبلغ نسبة الذين يعملون فى مزارع أخرى نحو 41.2% فى الفئة الحيازية الأولى ، 58.8% فى الفئة الحيازية الثانية ، وتنعدم هذه النسبة فى الفئتين الثالثة والرابعة.

أما بالنسبة للعمالة الفدائية فقد أوضحت البيانات أن نصيب الفدان من العمالة الزراعية الأسرية فى الفئة الأولى قد بلغ نحو 9.2 عامل /فدان ، 5.3 عامل/فدان فى

الفئة الحيازية الثانية ، 1.5 عامل فدان في الفئة الحيازية الثالثة ، 0.8 عامل/فدان في الفئة الحيازية الرابعة.

وبذلك يتضح أن نصيب الفدان من العمالة الأسرية مرتفع في الفئات الحيازية الصغيرة وقد يرجع ذلك للفتفت الحيازي الناتج عن نظام التوريث مما جعل وجود فائض من العمالة في هذه الفئات ، أما الفئات الحيازية الكبيرة فيكون بها نصيب الفدان من العمالة الأسرية منخفض وقد يرجع ذلك لارتفاع نسبة التعليم وقلة عدد المشتغلين بالزراعة واشتغال معظم أفراد هذه الأسر بمهن أخرى مما جعل وجود عجز أو نقص في العمالة في هذه الفئات .

يتضمن الباب الرابع تقدير قوة العمل الزراعي البشري وكذلك توضيح وشرح الطرق المتبعة في تقدير قوة العمل متمثلاً في التعداد الزراعي ، والنماذج الإحصائية ، وأساليب المعاينة وقد استخدمت البيانات المتحصل عليها في إيجاد علاقات بين حجم العمالة وحجم لأسرة على مستوى العينة واتضح أن العلاقة طردية بين المتغيرين ، وكذلك العلاقة بين حجم العمالة وحجم الحيازة التي أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين ، وكذلك العلاقة بين حجم العمالة ومستوى التعليم وجد أنها علاقة طردية والعلاقة بين حجم العمالة والأجر فاتضح أن العلاقة طردية بينهما.

وقد تم تقدير أجمالى قوة العمل الزراعى البشرى (كل الوقت ، وبعض الوقت) من خلال بيانات العينة فقد بلغ نحو 14.5 مليون عامل وبمقارنتها ببيانات الحصر الشامل التي قامت بتقديرها الإدارة المركزية التابعة لقطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة فقدرت قوة العمل الزراعي الفعلية حوالي 14.7 مليون عامل ، و من ذلك يتضح أن نتيجة تقدير حجم العمالة الزراعية (قوة العمل الزراعي) من بيانات العينة مساوي تقريباً لتقديرها من طرق الحصر الشامل وذلك بكفاءة قدرها 98.13%

وقد تم أيضا تقدير قوة العمل الزراعى البشرى (المهنة الرئيسية الزراعة) على مستوى محافظات العينة من خلال بيانات هذا الباب وكانت حوالي 6.8 مليون عامل زراعى وذلك بعد أستبعاد طلبة المرحلة الثانوية والجامعية الذين يعملون فى الزراعة بعض الوقت وكذلك تم أستبعاد ربات المنزل اللاتى يساهمن فى الأعمال الزراعية بصفة مؤقتة ، فى حين قدرت قوة العمل الزراعى من خلال بيانات حصر القوة البشرية من قبل الإدارة المركزية التابعة لقطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة بحوالى 7.2 مليون عامل .ومن ذلك يتضح أن التقدير بأستخدام أسلوب المعاينة يكاد يكون متقارب مع التقدير بأستخدام أسلوب الحصر الشامل ، وذلك بدقة

قدرت بنحو 96% . وذلك يدل على أن استخدام أسلوب المعاينة يؤدي الى نفس نتيجة الحصر الشامل وبالتالي يوصى باستخدامها وفرا للوقت والجهد والتكاليف .
ومن ذلك يتضح أن استخدام أسلوب المعاينة قد أدى إلى نفس نتيجة الحصر الشامل ، وبناء على ذلك ينصح بعمل استبيان واستخدام أسلوب المعاينة في تقدير حجم العمالة الزراعية (قوة العمل الزراعي البشري) وذلك وفراً للوقت ، والجهد والتكاليف ، والحصول على بيانات أدق. وكذلك استخدام مؤشر العمالة الفدانية في التقدير .
ويشتمل الباب الرابع أيضا على تقدير استخدامات المحاصيل في عينة الدراسة من العمل الزراعي البشري للفدان على مستوى محافظات عينة الدراسة. وقد بلغ متوسط هذه الاستخدامات بالنسبة لمحصول القمح حوالي 24.18 يوم/عمل في محافظة الفيوم ، 17.75 يوم/عمل في محافظة المنوفية ، ونحو 23.19 يوم/عمل في محافظة الغربية ، وقدرت هذه الاستخدامات بنحو 28.67 يوم /عمل، 17.75 يوم/عمل ، 13.59 يوم/عمل للثلاث محافظات على التوالي وذلك بالنسبة للبرسيم .
وقدر هذا المتوسط بالنسبة لمحصول بنجر السكر بنحو 26.6 يوم/عمل في محافظة الفيوم وحوالي 25.87 يوم/عمل في محافظة المنوفية ، 40.41 يوم/عمل في محافظة الغربية. وقدر هذا المتوسط بالنسبة لمحصول القطن بنحو 23.5 يوم/عمل، 42.02 يوم/عمل للفدان وذلك على مستوى محافظتي الفيوم والمنوفية على التوالي. وبلغ هذا المتوسط في محصول الذرة للفدان حوالي 23.5 يوم/عمل، 19.43 يوم/عمل ، 28.21 يوم/عمل للثلاث محافظات على التوالي (الفيوم، المنوفية، الغربية) أما محصول الأرز فقدر هذا المتوسط بنحو 36.61 يوم/عمل ، 31.92 يوم / عمل للفيوم والغربية على التوالي . وقد قدر متوسط هذه الاستخدامات في قطاع الإنتاج الحيواني (التربية المنزلية) بحوالي 2.17 ساعة / يوم ، 1.9 ساعة / يوم ، 1.8 ساعة / يوم لمحافظة الفيوم ، المنوفية ، الغربية على التوالي .
وبذلك يتضح أختلاف الاستخدامات الفدانية من العمل الزراعي بأختلاف المحاصيل المزروعة وبأختلاف المحافظات .

ويتضح ايضا من بيانات هذا الباب وجود فائض من العمالة الزراعية في كلا من محافظتي المنوفية والغربية قدر هذا الفائض بحوالي 187.29 عامل/فدان ، 712.55 عامل/فدان على التوالي ، فيتم توجيه هذا الفائض من العمالة الى العمل بمهن أخرى وذلك بإنشاء مراكز تدريب لأكتساب هذا الفائض مهارات ، وزيادة الأستثمارات الزراعية وذلك لخلق فرص عمل جديدة تستوعب هذا الفائض .

التوصيات

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن عرضها بإيجاز في الأتي :-

1. استخدام أسلوب المعاينة العنقودية ذات المراحل الثلاث :-
المرحلة الأولى: وهي اختيار المحافظات
المرحلة الثانية: وهي اختيار المركز والقرى
المرحلة الثالثة: إعداد الإطار لاختيار العائلات الزراعية على حسب حجم المزرعة
2. الاهتمام بتطوير أسلوب جمع وتبويب وتوحيد أسس التقدير بين الجهات المختلفة التي تقوم بالتقدير.
3. استخدام مؤشر العمالة الفدانية في تقدير قوة العمل .
4. تحديد جهة واحدة متخصصة في تقدير حجم العمالة ، وتكون مسئولة عن نشر كافة البيانات المتعلقة بالعمالة الزراعية.
5. تدريب فائض العمالة الزراعية للعمل في مجالات أخرى للمساعدة في تخفيض معدل البطالة .